

التصويت الأبيض: سلاح الغاضبين يرتد على أصحابه

حيرة الناخبين وهزيمة الأحزاب تدفعان نحو سيناريو الورقة البيضاء في الانتخابات الرئاسية التونسية



حيرة ناخب أمام الصندوق

لافتا إلى أن التصويت الأبيض "لا معنى له". رغم الجدل الذي أحدثته دعوات التصويت الأبيض من المستبعد حسب المتابعين انسباق الناخبين إليها، نتيجة سخونة السباق الرئاسي بين أنصار سعيد والمدافعين عن القروي، وإصرار كل منهما على تأمين وصول مرشحهما لاغلاء كرسي قرطاج.

ويؤكد الشابي أن التونسيين سيقبلون على الاقتراع للدور الثاني وإن كان بشكل أقل مقارنة بالدور الأول، مشيراً إلى أن دعوات التصويت الأبيض جاءت محتشمة داخل العائلة الوسطية ولا تجد صدى في الشارع التونسي المصر على تغيير السائد.

الرئاسيات، رغم أن الحسابات السياسية الضيقة قد تفرض على قيادات العائلة الوسطية الاصطفاء خلف مرشح بعينه في اللحظات الأخيرة، في خطوة تهدف إلى إعادة التوقيع في المشهد الجديد. وأوضح محمد صافي جلالى القيادي بحزب تحيا تونس، لـ"العرب"، أن "الحزب سيحدد موقفه من مسألة دعم أحد المرشحين للدور الثاني أو سيختار المقاطعة من خلال التصويت الأبيض"، مؤكداً "نحن نعتقد أن قيس سعيد ونبيل القروي لا يمثلاننا كحزب ينتمي إلى عائلة تقدمية".

ومع ذلك يشد جلالى على أن الحزب سيحجم هذه المسألة في اجتماع قياداته،

السياق الرئاسي. وحل أبرز مرشحي العائلة السياسية الوسطية في المركزين الرابع والخامس، وهما وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي بحصوله على 10.73 بالمئة من الأصوات ورئيس الحكومة يوسف الشاهد بنسبة 7.3 بالمئة.

وكانت النتائج أكثر سوءاً في الانتخابات التشريعية خاصة بالنسبة إلى حزب نداء تونس الحاكم الذي يمثل التيار الحدائي البورقيبي في تونس، حيث تراجع عدد مقاعده من 89 مقعداً في البرلمان عام 2014 إلى مقعد وحيد حسب النتائج الأولية.

ويعتبر اختيار التصويت الأبيض سيناريو متوقفاً في الدور الثاني من

تأمين دخول موحد للانتخابات عبر مرشح توافقي، ما جعل سقوطها مدوياً، حسب المراقبين.

وتقول شيماء عيسى، المحللة السياسية والناشطة بالمجتمع المدني، لـ"العرب" إن "تسارعات فكرية معينة، وخاصة من النخبة، غير مقنعة بدعم القروي أو سعيد نتيجة التباين في التوجهات السياسية والفكرية، فكان ردها الدعوة إلى التصويت الأبيض". وتوضح عيسى أن هذا التصويت غير معترف به في القانون الانتخابي التونسي. وهذه الأوراق البيضاء بمثابة أصوات مهدورة ولا تأثير لها على النتائج أو على نسب المشاركة، ومثلها مثل الأوراق الملغاة أو الخاطئة.

وتلفت إلى أن في تونس تعد الورقة البيضاء بمثابة تشكيك في شرعية الانتخابات، "فهي مجرد تسجيل موقف للتاريخ فقط لكن عملياً ليس له أثر". وعلى العكس من ذلك تعتقد عيسى أن التصويت الأبيض من شأنه أن يفيد مرشحاً على حساب آخر بإعطائه الأفضلية على مستوى النتائج.

ويتسوق رأي عيسى مع رأي عصام الشابي، أمين عام الحزب الجمهوري. ويشير الشابي، لـ"العرب"، إلى أن الورقة البيضاء هي رد فعل بعض المثقفين من النخب السياسية الذين وجدوا أنفسهم خارج دائرة المنافسة، حيث يرون في سعيد "مرشحاً محافظاً" وفي القروي "شخصية مشبوهة"، ما جعلهم يفضلون التصويت الأبيض كتعبير عن موقفهم الرافض للمعادلة السياسية الجديدة بالبلاد.

رغم النجاح النسبي لأحزاب العائلة الوسطية، مثل حزب تحيا تونس والحزب الدستوري الحر، حسب النتائج الأولية للانتخابات التشريعية إلا أنها تواجه خطر البقاء على الهامش مع تراجع نفوذها. في ظل صعود قوى جديدة بالبرلمان الجديد، مثل ائتلاف الكرامة وحزب الشعب، أتت بها رياح التغيير على شاكلة الانتخابات الرئاسية.

ويبدو لافتاً أن الأحزاب الوسطية في تونس ما زالت في حالة تردد في دعم أحد المرشحين للرئاسة في الدور الثاني، ما يعكس انقسامها العميق والمسار الذي ستختار المضي فيه في ظل واقع سياسي جاء مخالفاً لأمالها وطموحاتها. وقد خسرت جل الأحزاب الممثلة في البرلمان، والتي تقدم نفسها كحزبات الطيف الوسطي والتقدمي والليبرالي،

تضييق الخيارات أمام الناخب التونسي في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية. ولا يرى جزء من الناخبين في كلا المرشحين - قيس سعيد ونبيل القروي - رئيساً قادماً لهم ولوحوا بورقة التصويت الأبيض دون إدراك لتداعياتها على شاكلة ما أفرزته من نتائج في الانتخابات التشريعية، إذ لا تختلف كثيراً في ضررها عما يحدثه العزوف عن التصويت.

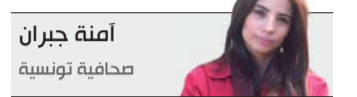
الناخبين يتوجس آخرون من وصول مرشحين إلى الانتخابات الرئاسية لا يمثلانهم سياسياً وفكرياً، لكن فرضتهما عليهم نتائج الصندوق. مرد هذا القلق عدم انسجام هذه الفئة مع التوجهات السياسية للمرشحين للرئاسة، على سبيل المثال أنصار العائلة الحدائية التي لا ترى في قيس سعيد ممثلاً لها نتيجة غموض برنامجه الانتخابي وتوجهاته الفكرية التي تعتبرها "محافظاً"، فيما قد يؤثر دعمها لنبيل القروي الملاحق قضائياً على مصداقيتها وشعبيتها الماتكة أصلاً.

وبلغ عدد الأوراق البيضاء في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، نحو 24 ألف ورقة، ولا يستبعد مراقبون أن يلجأ ناخبون إلى هذه الورقة تعبيراً عن الاحتجاج وإبداء لموقف يعارض المستجدات السياسية الطارئة، التي تزيد من مخاوفهم بشأن مستقبل البلاد.

وتقول الشابة التونسية صفاء، لـ"العرب"، "لا تغريني وعود وبرامج المرشحين للرئاسة، لا أثق كثيراً في ما سيدقمانه للبلاد ولا أعتقد أن أحدهما قادر على النجاح في مهمته.. لذلك أفضل الورقة البيضاء".

ويعكس تفضيل طيف من التونسيين من مختلف الفئات العمرية الورقة البيضاء حالة من عدم الرضا بسبب فشل النخب السياسية إثر الثورة التونسية في التوفيق بين مساري الانتقال السياسي الذي تقدم خطوات كبيرة، والانتقال الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يزال يعاني مشاكل. وانعكس اندماج الثقة بدوره على عملية الاختيار بين أحد المرشحين للرئاسة، وهما من الوجوه الجديدة ما يجعل الاختيار صعباً.

لكن، بالنسبة إلى الأحزاب التي فشلت في السباق الانتخابي فإن الورقة البيضاء بمثابة رد فعل على الهزيمة التي لحقتها. وكانت دعوات مقاطعة الانتخابات والتصويت الأبيض قد انطلقت من أوساط العائلة الحدائية، التي لم تنجح تحذيراتها السابقة في



أمينة جبران

صحافية تونسية

تونس - أعرب الكثير من التونسيين عن انهم سيلتجئون إلى التصويت الأبيض في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية التونسية المبكرة على اعتبار أن هذا هو الخيار الوحيد المتاح أمامهم في ظل انحصار السباق في مرشحين اثنين فقط هما أستاذ القانون الدستوري قيس سعيد الذي يعتبره كثيرون محسوباً على التيار المحافظ ونبيل القروي قطب الإعلام الذي يحقق معه القضاء بسبب تهم فساد مالي وتهرب ضريبي وغسل أموال، وهو مشهد لا يرى فيه العديد من الناخبين ممثلاً لهم.

ووضعت الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها عقب رحيل الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 يوليو الماضي، التونسيين في حيرة خاصة مع إفران الدور الأول من السباق لنتائج غير متوقعة، مع فوز مرشحين من خارج دائرة الحكم التقليدية.

تفضيل طيف من

التونسيين الورقة البيضاء يعكس حالة غضب الرضا بسبب فشل النخب السياسية بعد الثورة

وأظهرت توجهات التصويت للدورة الرئاسية الأولى أن الناخبين التونسيين اختاروا اللجوء إلى "التصويت العنقابي" ضد رموز المنظومة الحاكمة التي عجزت عن إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية وبخاصة في ما يتعلق بالبطالة وارتفاع الأسعار، وكانت النتائج بمثابة رد الفعل الذي أحدث زلزالاً سياسياً قلب المعادلات السياسية في وجه النخب الحاكمة.

لكن، على الرغم من التحسّن لرياح التغيير التي طرأت على توجهات

قيس سعيد أم نبيل القروي.. من يكون رئيس تونس المقبل



خيار التونسيين، الأحد 13 أكتوبر، بيد التونسيين وهدمهم، وسواء اختاروا رجل القانون أم اختاروا رجل الأعمال، عليهم أن يقبلوا تبعات اختيارهم

قيس سعيد، الذي رفض تسويق الأوهام للتونسيين، يبدو عازماً على إعادة تأهيلهم وتعليمهم. بينما رجل الإشهار والإعلام، نبيل القروي، الذي يفضل شعباً حالماً على شعب بانئس، يبدو عازماً على تسويق تونس، مستعينا بخبرته في إدارة الشركات. سيؤول البعض، إن مسؤوليات الرئيس في تونس، ليست بهذا الشمول، الدستور حدد صلاحياته في ثلاثة أمور، الخارجية والدفاع والأمن القومي، وأضاف إلى ذلك الحق في أن يطلب من البرلمان المؤشر والمعيار الذي ستسير الحكومة إن رأى لذلك ضرورة.

هذا صحيح من الناحية الدستورية، ولكن الأمر يختلف من الناحية المعنوية، الرئيس الذي سيختاره التونسيون، سيكون المؤشر والمعيار الذي ستسير وفقه البلاد، بغض النظر على الحزب أو مجموعة الأحزاب الحاكمة.

خيار التونسيين، الأحد 13 أكتوبر، بيد التونسيين وهدمهم، وسواء اختاروا رجل القانون أم اختاروا رجل الأعمال، عليهم أن يقبلوا تبعات اختيارهم.

والعلوم واتحاد الإذاعات العربية. في المقابل، يقول قيس سعيد، إنه "لا يملك برنامجاً انتخابياً يسوق للأوهام والإعلام الكاذبة والوعود الزائفة"، معتبراً أن "البرامج الانتخابية التي طرحها المرشحون منذ 2011 لا تزال في مرتبة الوعود، ولم تطبق فعلياً لذلك لم يجن الشعب إلا الأوهام". وأكد أنه "يقدم مجموعة من الأفكار والتصورات، سيستشير فيها الشعب، لتنفيذها على أرض الواقع، ومنها تنطلق عملية البناء السياسي والإداري لتونس على أسس جديدة".

وتعتمد هذه الأفكار، على الانطلاق من المحلّي نحو المركز "على غرار الثورة التي انطلقت من المناطق الداخلية لتبلغ أوجها في العاصمة"، وترتكز أساساً على اختيار ممثل عن كل مجلس محلي (265 مجلساً محلياً في تونس) ينتخبه أهل المنطقة، على قاعدة برنامج يتقدّم به لتنمية المنطقة، وبالتالي يصبح ممثلاً لهم في البرلمان.

ويقترح المرشح المستقل، أيضاً، إحداث "مجلس أعلى للتربية والتعليم ويكون مؤسسة دستورية تمثل كل الأطراف التي لها علاقة بهذا القطاع الحيوي".

وعارض أن "تكون إصلاحات أي منظومة بقرار من الوزير دون مشاركة الأطراف المهنية أو المستفيدة من المجال، مشدداً على ضرورة التشارك في صياغة هذه القرارات".

العمل به خلال التسعين يوماً الأولى، في حال فوز القروي في السباق الرئاسي. وسيتم العمل على تطوير مفهوم الأمن القومي، ليشمل القطاعات الاستراتيجية والحيوية، باعتبار أنها من صميم الأمن القومي، إلى جانب التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية، والدفع نحو الاقتصاديات الجديدة المبنية على الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي. كما تتضمن الخطوط العريضة لبرنامج القروي استكمال الهيئات الدستورية، وإطلاق مبادرة تشريعية كبرى لتنقية القوانين من عدم التناسق مع روح الدستور.

وعن الجانب الدبلوماسي، الأولوية ستكون لإعادة الروح لاتحاد المغرب العربي، وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفق فلسفة جديدة تقوم على المنفعة المتبادلة، مع تنويع الأسواق، وعلى رأسها الفضاء الأفريقي. كما سيسعى، في حال فوزه، إلى استعادة رئاسة المنظمة العربية للتربية والثقافة

الجباي وتبييض الأموال. باختصار، نبيل قروي رجل أعمال وقطب إعلامي، لا تفرق الإبتسامه وجهه، عرك الحياة وعركته.

ولكن هل المظاهر مهمة، وهل الانطباع الأولي يكفي لتقييم الرجلين؟ بالتأكيد لا، يجب أن نقرأ ما هو خلف المظهر، وما هو أعمق من مجرد سيرة ذاتية. لنقرأ البرنامج الانتخابي للرجلين: الأولوية في برنامج القروي الانتخابي، ستكون

لمبادرة "العقد الاجتماعي ضد الفقر"، تدعى الأحزاب والمنظمات الكبرى للمساهمة فيه والإمضاء عليه، ينطلق

العام) بتونس، دراسته الجامعية بمعهد التجارة بمرسيليا، وتخصص في التجارة وتقنيات البيع بالمؤسسات متعددة الجنسيات، التحق بالمجموعة العالمية "كنال بلوس" في خطة مدير تجاري لمدة سنتين. أسس عام 2002، مع شقيقه غازي القروي، المجموعة الدولية للإعلام والإشهار "قروي أند قروي". وفي عام 2007 أطلق قناة نسمة، وبعث جمعية "ناس الخير" عام 2013، التي تغير اسمها إلى جمعية "خليل تونس" عام 2016، إثر وفاة ابنه خليل، وتمثل نشاطها في مساهمة الفئات المعوزة وبث مادة إعلامية يومية متعلقة بهذه الأنشطة على قناة نسمة.

وهو من مؤسسي حركة نداء تونس، غادرها عام 2017، وأسس في يونيو الماضي حزبه الجديد "قلب تونس"، الذي ترشح باسمه في الانتخابات الرئاسية.

تم إيفاءه في 23 أغسطس 2019، وذلك على خلفية قضية رفعتها ضده منظمة "أنا يقطر" بتهمة التهرب



علي قاسم

كاتب سوري مقيم في تونس

بإرادة حرة سيتوجه الناخب التونسي إلى صناديق الاقتراع الأحد 13 أكتوبر، ليختار واحداً من القانون أو رجل الأعمال.

الاختيار سيحدد من هم التونسيون، هل هم مجتمع محافظ، أم هم حداثيون. وهل يفضل التونسي الصرامة القانونية، أم المرونة واللينة والتكيف مع الأحدث؟ هل سيختار التونسيون رجلاً عاش بين دفعتي كتاب، أم رجلاً عرك الحياة وعاركته؟ السيرة الذاتية للرجلين قد تلقي بعض الضوء.

قيس سعيد، الأكاديمي، حاصل على شهادة الدراسات المعقدة في القانون الدولي العام والعلوم السياسية، إضافة إلى دبلوم الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري. عمل أستاذاً بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة، وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس.

شغل منصب مدير قسم القانون العام بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة، واختير عضواً في فريق خبراء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المكلف بإعداد مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، خلال عامي 1989 و1990. باختصار، سيرة رجل قانون وأكاديمي يجد صعوبة في رسم إبتسامه على وجهه، لم يخرج من بين دفعتي الكتاب.

في المقابل، تابع نبيل القروي، إثر حصوله على شهادة البكالوريا (الثانوية

أعلنت مؤسسة التلفزيون التونسية تنظيم مناظرة تلفزيونية بين المرشحين للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها قيس سعيد ونبيل القروي، ستبث مباشرة مساء الجمعة. وأكد كلا المرشحين مشاركتهما في المناظرة، بحسب مصادر من حملتيهما.